بورصة تونس
BOURSE DE TUNIS

التقرير السنوي

2018

مجلس إدارة بورصة تونس

رئيس مجلس الإدارة

مراد بن شعبان	شركة ماك للوساطة بالبورصة

الأعضاء

وليد سايبي	الشركة التونسية للأوراق المالية
كامل القاسمي	البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال
عبد العزيز الهمامي	الأمان للاستثمار
مايا غربال	التجاري للوساطة
خالد الساحلي	الشركة التونسية للوساطة
مراد العجيمي	بنك تونس العربي الدولي رؤوس أموال
مهدي باش حانبة	المؤسسة العامة للاستثمار
أنس صندلي	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة للمالية
حافظ سبع	شركة التونسية السعودية للوساطة
أنور براهم	شركة الوساطة والاستشارة المالية
محسن الماطري	شركة التمويل والاستثمار بشمال إفريقيا

هياكل الحوكمة

لجنة التدقيق الدائمة:

عبد العزيز الهمامي

مهدي باش حانبة

وليد سايبي

لجنة التأجير:

مراد العجيمي

خالد الساحلي

حافظ سبع

مندوب الحكومة

ذياب العطوي

مراقب الحسابات

المنصف زموري بو سنوقة تونس ف.م.ب.ز KPMG

لجنة التطوير:

عبد العزيز الهمامي

مهدي باش حانبة

وليد سايبي

أبـــرز المســـؤولين ببـــورصة تـــونس

المدير العام	:	بلال سحنون
المدير العام المساعد	:	كمـال ڤـانـا
الكاتب العام	:	عبد الحليم العايفية
المستشار الخاص والمكلف بالتطوير	:	عبد الرّؤوف بودبوس
إدارة تطوير السوق	:	نجيب الحيدري
إدارة نظم المعلومات	:	بلحسن نوّار
إدارة المخاطر والجودة	:	حاتم بن عامر
إدارة عمليات السّوق	:	طارق النصري
إدارة المالية	:	حـامد زرّوق
إدارة الموارد البشرية	:	لطفي العقربي
إدارة الإعلام	:	لطفي الخزامي

الفهـرس

- كلمة رئيس مجلس الإدارة
- البورصات في العالم
- البورصات العربية والإفريقية
- نشاط بورصة تونس خلال سنة 2018
- مشاريـع التنمية
- القوائم المحاسبية لبورصة تونس
- الملحق الإحصائي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

زمـلائي الأعـزّاء،

على الصعيد الاقتصادي وبعد سنتين من معدلات نمو معتدلة بلغت 1,1% خلال سنة 2016 و2,0% خلال سنة 2017، ساهم الموسم الفلاحي الجيد وإقلاع السياحة في ارتفاع النمو في بلادنا إلى 2,6 % خلال سنة 2018.

وينتظر أن ترتفع نسبة نمو الاقتصاد التونسي خلال سنة 2019 إلى 2,9% حسب تقديرات المصالح ذات الاختصاص، وذلك بفضل الإصلاحات المعتمدة وتحسن نشاط بعض القطاعات، وخاصة منها قطاع السياحة .

ومن المهم أن نلاحظ ضغط المؤشرات السلبية على الانتعاشة الحقيقية لدورة الإنتاج، نذكر منها التراجع الحاد للدينار والنسق السريع لارتفاع التضخم والمستوى التاريخي للعجز التجاري ومستوى المديونية الخارجية الذي تجاوز الحد المنذر بالخطر وأخيرا تشديد شروط التمويل على المستوى العالمي التي يمكن أن تؤثر في تونس لكن دون أن ننسى أيضا التوترات الاجتماعية والسياسية التي تضاعف الضغوط على الانتعاشة الجيدة.

أما بالنسبة إلى نشاط البورصة، فبعد ارتفاع بنسبة 14,45% خلال سنة 2017، تسارع نسق نمو مؤشر توناندكس إلى مستوى 15,76% في موفى سنة 2018. ويعتبر هذا بدون شك نتيجة طيبة للسوق إلا أنها لا تترجم تطور في حجم السوق ولا في تنوع تسعيرة البورصة وإثرائها ولا في مساهمة السوق في تمويل الاقتصاد .

ورغم كل جهود الساحة، فإن سنة 2018 لم تشهد سوى إدراج واحد في البورصة شمل التونسية للأوراق المالية بالسوق الرئيسية. ويعتبر إدراج فاعل في السوق أمرا استثنائيا وغير مألوف.

وأعطى مجلس الإدارة موافقته المبدئية لإدراج منتج الحديد "سدنور" (الشركة التونسية لمصانع الصلب)، الذي أبدى رغبته في إرجاء عملية الإدراج مستندا إلى مخاطر تدهور الظرف الاقتصادي على مخطط أعماله وارتفاع نسب الفائدة أيضا.

ومثل ما هو الشأن خلال سنة 2017، استفاد القطاع البنكي من ارتفاع نسب الفائدة وهو ما أحدث حالة من الاستبعاد أفضت إلى توجيه تحكيم المستثمر نحو التوظيفات في سندات الدين على حساب الاستثمار في سندات رأس المال. هذا الاتجاه الذي ليس ثمة ما يدل على إمكانية انعكاسه على المدى المتوسط، يعرقل دخول الشركات الخاصة إلى البورصة لأن المستثمرين يشترطون منحة خطر إضافية تزيد في ارتفاع كلفة رأس المال .

كل هذا لا يبشر بتحسن في تمويل الاقتصاد عن طريق السوق التي تبقى قدراتها للأسف غير مستغلة رغم الجهود والمبادرات التي تبقى آثارها محدودة بمفعول تدخلنا الذي ظل بدوره ضيقا.

وفي هذا الصدد، نعلق آمالا كبيرة على المشروع الذي يقوده البنك الأوروبي للإعمار والتنمية مع وزارة المالية لمراجعة الإطار القانوني لسوق رأس المال من أجل إعادة تنظيره بالمعايير الدولية التي تطورت منذ سن قانوننا الرئيسي الإصلاحي عدد 117 لسنة 1994.

وتوصي هذه المعايير بتعزيز سلطات الجهات التعديلية ومختلف مؤسسات السوق وتوسيع أدوارها في إطار قانوني أكثر تمثيلا للمنظومة الاقتصادية وأكثر استقلالية. وفي المقابل فإن هذه المعايير تدعم الرقابة الوقائية. فعلى سبيل المثال، يوصي الاتحاد الدولي للبورصات الذي نتمتع فيه بعضوية كاملة منذ سنة 2018، بتمكين مؤسسة السوق من التعديل الذاتي، مع بقائها طبعا خاضعة لرقابة هيئة رقابة السوق.

وتجد بورصة تونس نفسها أمام وضعية متضاربة تتلخص في عدم تطابق قانونها الأساسي وصلاحياتها المحدودة من جهة، وما ينتظره منها الفاعلون في السوق من جهة أخرى. وبقطع النظر عن دورها الأساسي في تسيير السوق، فإن البورصة تؤمن دورا في النهوض بالسوق وفي التحسيس لدى الفاعلين في العرض والطلب.

وفي هذا الإطار، بادرت البورصة إلى تأسيس علاقات متنوعة مع عديد المؤسسات الوطنية والدولية، نذكر على سبيل المثال الفاعلين في مجال التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، الذين ما انفكت تستطلع معهم السبل الكفيلة بدفع تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر السوق.

وفي هذا الإطار، تمّ تصور مشروع "إنفستيا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة" وحظي بالتمويل اللازم، إلا أن تفعيله مع الأسف تأخر بسبب القيود المرتبطة بمأسسة المشروع، باعتباره أول هبة من هذا النوع تسند من قبل التعاون البريطاني وبواسطة من البنك الإفريقي للتنمية .

ويهدف هذا المشروع إلى تيسير التمويل غير البنكي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وميزته الأهم أن إعداده وتفعيله يتطلب مساهمة بقية الفاعلين في السوق من هيئة السوق المالية إلى بورصة تونس وجمعية الوسطاء بالبورصة والجمعية التونسية للمستثمرين في رأس المال،....

وأصبحت هذه الطريقة التشاركية المعتمدة في الساحة المالية التونسية والتي مكنت من تمويل المشروع، تميز أكثر فأكثر المبادرات الأخرى لتطوير سوق رأس المال.

وتوجه اهتمام بورصة تونس هلال سنة 2018 بصفة خاصة إلى المستثمرين المؤسساتيين في المحافظ المالية الأجانب وذلك من خلال تعزيز علاقاتها مع أبرز المزودين للمؤشرات وتحليل الأسواق مثل فوتسي راسل وستاندارد اند بورز وإم إس سي آي، الذين يتمتعون بمصداقية هامة لدى المستثمرين الدوليين.

وقد تحسن تقييم السوق التونسية تبعا للمرونة التي أدخلتها الأوامر التطبيقية لقانون الاستثمار. ومن دون شك سيحمل الإطار القانوني الجديد تحسينات جديدة، إلا أن أثرها سيكون ضعيفا نظرا لضيق السوق وقلة سيولتها، وذلك رغم استجابتنا لبقية المعايير الأخرى.

وتبقى سوقنا مقيدة بحجمها الصغير ومحدودية رسملتها وهو ما جعل تونس حسب الوكالات الثلاث المذكورة تبقى سوقا شبه ناشئة. فهي بذلك مستبعدة من المؤشرات المتبعة من أكبر المتصرفين في المحافظ المالية.

ونعتقد أنه من الضروري بالنسبة لسوقنا أن تشترط الدولة من المؤسسات الكبرى الحد من تداينها البنكي والتوجه إلى السوق المالية، وأن تدرج الدولة في البورصة، البعض من كبرى مؤسساتها، من دون الضرورة إلى خوصصتها. وتمثل هذه الإدراجات حسبا رأينا المصعد الوحيد لتطوير السوق وتنشيطه. فالدولة وحدها قادرة على تفعيل هذه الخيارات.

أما المصعد الآخر الذي يمكن اعتماده فيتمثل في تركيز جباية مشجعة حتى لا تساهم مخاطر السوق في نفور المستثمر، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتوفير الأموال إلى مؤسسات صغرى ومتوسطة ليست البنوك

على استعداد لتوفيرها. إنه بالفعل من الصعب تصور نجاح السوق البديلة لدى المستثمرين من دون جباية مناسبة.

فضلا عن ذلك، فقد أنجزت بورصة تونس بدعم من مؤسسة كنراد أدناور دراسة إستبيانية لمعرفة التصورات المتعلقة بالسوق المالية لدى المستثمرين والمهنيين والأفراد والمؤسسات المدرجة وغير المدرجة والفاعلين في المنظومة المالية.

وستمكن نتائج هذه الدراسة، المنتظر استكمالها في شهر فيفري 2019 والتي سيتم تقديمها إلى الساحة، بتحديد محاور التحسينات الضرورية لتطوير الخدمات المسداة إلى المستثمرين والشركات، والاستجابة إلى تطلعاتهم على مستوى ممارسات السوق والإعلام والتوعية.

وأخيرا، تؤكد بورصة تونس أنه من المنتظر أن مشروع تحويل منصة التداول الإلكتروني إلى المنظومة الجديدة "أوبتيك " سيتم خلال شهر نوفمبر 2019.

وأختم بالقول أن الجهود التي تبذلها بورصة تونس وتعهدات الفاعلين في السوق تتفق كلها على هدف واحد، ألا وهو مزيد تشجيع اللجوء إلى سوق رأس المال، هدف سهل المنال، إلا أنه بالتأكيد يحتاج إلى دعم كامل من السلطات.

مراد بن شعبان

البـورصات في العـالم

شهدت أغلب البورصات العالمية صعوبات هامة خلال سنة 2018. حيث عادت التقلبات، يدعمها بالخصوص تباطؤ الاقتصاد العالمي والضغوط الجيوسياسية والتجارية والهواجس المتعلقة بتشديد السياسة النقدية.

فبعد بداية طيبة، عادت المخاوف إلى الساحات المالية العالمية حيث تطورت وسط نزاع تجاري عالمي أنتجته سياسات الرئيس الأمريكي بهدف الحصول على تنازلات من بلدان يتهمها بممارسات تجارية غير متوازنة.

وفيما يتعلق بإيطاليا فإن كلمة "الأزمة" تعود بشكل منتظم، أهمها نسب المديونية المرتفعة ممّا دعّم المخاوف حول بقائها من عدمه في منطقة الأورو بعد فوز الأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبي. إلا أن هذه المخاطر تبددت في النهاية مثل ما هو الشأن لانزلاق العجز في 2019.

وفي المملكة المتحدة، كانت السنة صعبة بعد استقالة وزيري البريكسيت وتصويت احترازي للحزب الحاكم لرئيسة حكومته. وأمام مخاطر رفض مشروعها الخاص بالاتفاق على الخروج من الاتحاد الأوروبي، طالبت رئيسة الحكومة من الشركات البريطانية الاستعداد لفرضية "لا توافق."

ومن جهة أخرى، عادت أسعار الذهب الأسود إلى الارتفاع بعد تقلبها في الربع الأول، ليصل سعر البرميل البرنت إلى 86,74 دولار يوم الأربعاء 3 أكتوبر، وهو أعلى مستوى له منذ أربع سنوات. إلا أن هذا الارتفاع توقف بفعل الخشية من التباطؤ الاقتصادي وفائض العرض الذين ساهما في انهيار سعر البرميل في شهر ديسمبر إلى مستوى 60 دولار.

وعلى مستوى أداء البورصات، سجل مؤشر داودجونز لبورصة ولستريت تراجعا بنسبة 5,6% خلال سنة 2018 بعد ارتفاع بنسبة 25,1 بالمائة خلال سنة 2017 وعرف مؤشر النازدك لأسهم التكنولوجيا نفس الاتجاه لينخفض بنسبة 4,1.%

وفي أمريكا اللاتينية، شهدت أغلب البورصات اتجاه تنازلي على غرار بورصة الشيلي التي خسرت 10,1%، بينما ارتفعت بورصة بيونس آرس بنسبة طفيفة بلغت 0,75 %. أما بورصة البرازيل فقد سجلت قفزة تجاوزت 13% خلال سنة 2018 بعد فوز مرشح اليسار المتطرف إيذانا بسياسة اقتصادية ليبرالية.

وتدحرجت البورصات الأوروبية على مدار السنة بنسبة تراوحت بين 10 و2% في انسجام مع اتجاه الأسواق العالمية الأخرى.

وسجلت بورصة باريس خلال سنة 2018 أسوء أداء لها منذ سنة 2011 بعد تراجعها بنسبة 10,95% مقابل ارتفاع بنسبة 9,2% خلال سنة 2017.

وحققت بورصة فرنكفورت خامس أسوء عام لها خلال 30 سنة لتشهد تراجع لمؤشر داكس بنسبة 18,3%.

وعلى مستوى البورصات الآسيوية كان الانخفاض حادا بالخصوص في الصين حيث سجلت بورصة شنغاي انخفاضا بنسبة 24,6% ونزول بورصة شنزان بنسبة 33,2%.

وبالسبة لبورصة هونكونغ، سجل مؤشر هانغ سانغ خسارة بنسبة 13.6% بعد ارتفاعا بنسبة 35.9 بالمائة في 2017.

وانخفض مؤشر نيكاي لبورصة طوكيو بنسبة 12,1% بعد ارتفاع بنسبة 19,1% في 2017.

أما بورصات الهند وإندونيسيا وماليزيا، فقد ارتفعت على التوالي بنسبة 5,9% و2,4% و1,1%.

البورصات العربية والإفريقية

رغم الظرف الاقتصادي الصعب في بعض البلدان العربية، والحروب التي تشهدها هذه المنطقة، والضغوط السياسية المتصاعدة بين العديد من البلدان وتجدد تدهور سعر البترول، أقفلت بعض البورصات سنة 2018 على وقع إيجابي.

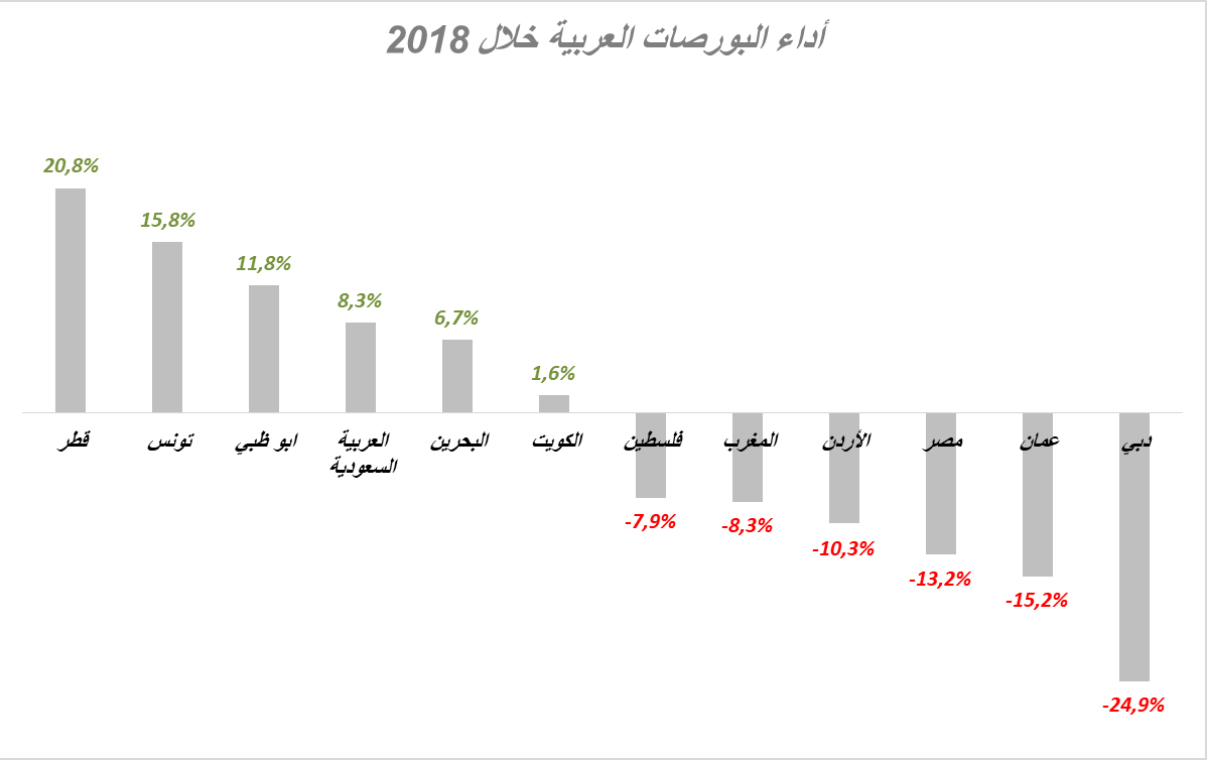

فقد حققت بورصة قطر أعلى ارتفاعا بين البورصات الخليجية، لتبلغ أرباحها 20,8%، تتبعها بورصة تونس وبورصة أبو ظبي حيث سجلتا على التوالي أداء بنسبة 15,8% و11,8%.

من جهة أخرى، سجلت بورصة دبي التراجع الأهم بنسبة 24,9%، تليها بورصة عمان والبورصة المصرية وبورصة الأردن بانخفاضات بلغت على التوالي 15,2% و 13,2% و10,3%.

أمّا على مستوى ساحات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كانت حصيلة 2018 تقريبا سلبية. باستثناء بورصات الزنبابواي والمالاوي وناميبيا اللاتي أقفلن العام بأداء إيجابي بلغ على التوالي 46,3% و34,2% و0,6%.

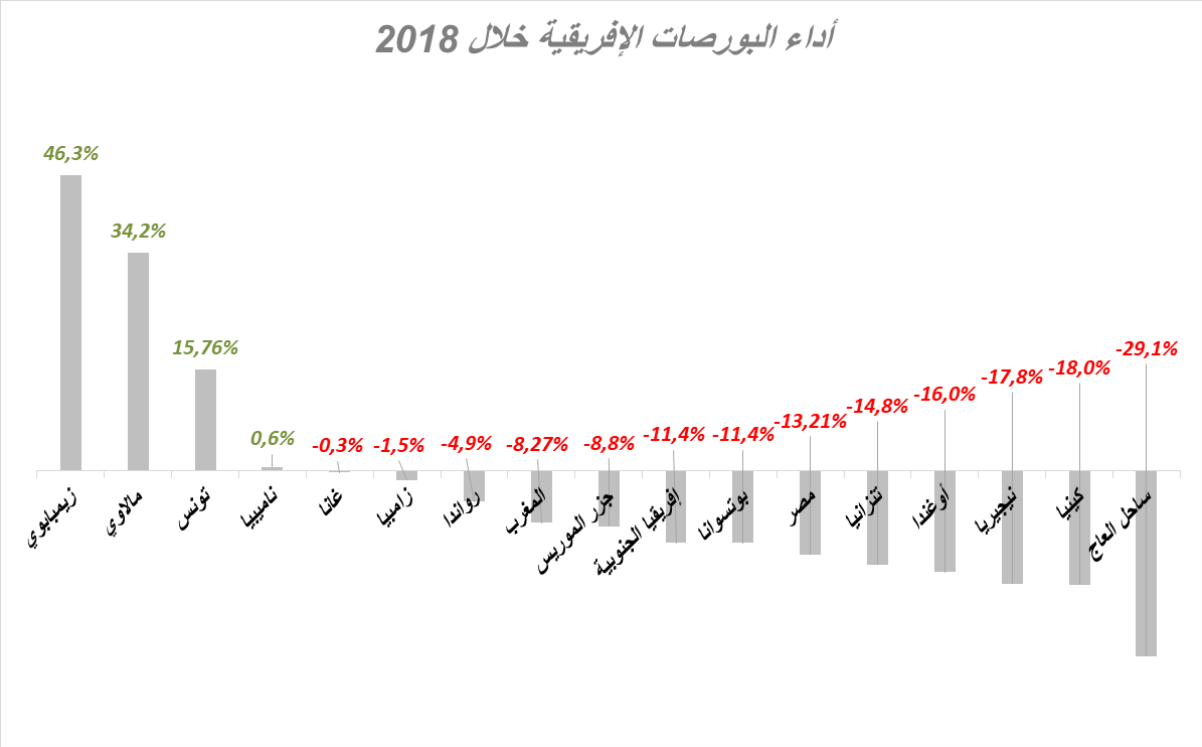

أما البورصات الإفريقية الأخرى، فقد كان أدائها سلبيا بالنسبة للبورصة الإقليمية للأوراق المالية بتراجع بلغ نسبة 29,1% وانخفاض لبورصة كينيا بنسبة 18% وتدحرج لبورصة نيجيريا بنسبة 17,8%.

نشاط بورصة تونس

سنة 2018

الظـرف الاقتصـادي

تمكنت بورصة تونس من الصمود أمام الضغوط التي عايشتها خلال سنة 2018 والتي أثرت سلبا على مناخ الأعمال وأربكت إنجاز الإصلاحات الهامة لمستقبل البلاد: من جهة، لم تنتهي التوترات السياسية التي ساهمت في اهتزاز معنويات المستثمرين، ومن جهة أخرى، أصبحت المطالب الاجتماعية متواصلة دون انقطاع.

وأمام هذه الضغوط، مكنت محاولات الحكومة لاستعادة التوازن من تحقيق نسبة نمو محترمة بلغت 2,5% وتأكيد الاتجاه التصاعدي والإعلان عن انتعاشة منتظرة خلال سنة 2019.

وتميزت سنة 2018 إلى حد كبير بمخاوف إزاء نسبة التضخم حيث استقر معدلها في مستوى 7,3% خلال سنة 2018، مع آفاق إيجابية بالنسبة لسنة 2019 وسط ظروف مناخية أفضل وهدوء على مستوى الأسواق الدولية للمعادن والمواد الأولية، رغم أن الضغوط على كلفة الطاقة وسعر الدينار وعلى المواد والخدمات الإدارية لا تزال مؤثرة .

وخلال سنة 2018، أربك ارتفاع نفقات التصرف بنسبة 11,2%، المالية العمومية، في حين تم الضغط على تطور نفقات الاستثمار إلى مستوى 2,9%. وقد مكّن التحسن الملموس للإيرادات الذاتية للدولة (17,1%) من تقليص العجز إلى مستوى 4,9% من إجمالي الناتج المحلي مقابل عجز بنسبة 6,1% من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2017. إلا أن ضغط اختلال العجز أفضى إلى ارتفاع الدين العمومي إلى 71,7% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 70,3% خلال سنة 2017.

كما اتسمت سنة 2018 بتسجيل عجز تجاري قياسي تجاوز 19 مليار دينار بدافع تأثير سعر صرف الدينار، وذلك بالرغم من تحسن المداخيل. وتسبب ارتفاع الواردات من تنامي عجز الطاقة الذي مثل ربع عجز الميزان التجاري.

وإن كان النشاط السياحي قد تحسن بشكل ملحوظ خلال سنة 2018، فإن ذلك لم يكفي لامتصاص تأثير العجز التجاري. لقد واصلت اختلالات التوازن الخارجي وتآكل الاحتياطي من العملة الأجنبية الضغط على الدينار حيث تراجع منذ بداية السنة أكثر من 20% من قيمته أمام الدولار وأكثر من 16% أمام الأورو.

وتميزت الوضعية النقدية بالأساس بارتفاع مستوى التضخم وشح السيولة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع لجوء البنوك إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي. فبعد استعمال هذا الأخير لمصعد نسبة الفائدة، وجّه سياسته نحو الآليات التي تهدف إلى التحكم في التضخم بترشيد اللجوء إلى عمليات إعادة التمويل والتشديد على اقتراض الأفراد.

وقد أقفلت البورصة نشاطها في مستوى هام حيث ارتفعت مردودية مؤشر توناندكس بنسبة 15,76% بعد صعود بنسبة 14,45% خلال سنة 2017، مدفوعة بتوقعات انتعاشه عامة للاقتصاد، بالرغم من وتيرة أبطأ مما كان متوقعاً، إلى جانب تحسن مردودية أغلب الشركات المدرجة تبعا لما أظهرته نتائجها النصف سنوية حيث ارتفعت بنسبة 15,9% وإعلانها لصعود إجمالي مداخيلها خلال سنة 2018 بنسبة 12,2%.

وبلغ الحجم الإجمالي للإصدارات المنجزة خلال سنة 2018، من قبل الشركات المدرجة والمرخص لها من قبل هيئة السوق المالية 538,1 م.د لجملة 25 عملية. وتوزع هذا العدد بين 12 قرض رقاعي بقيمة 399,6 م.د وعمليتين لإصدار سندات مساهمة بقيمة 22,4 م.د و11 عملية ترفيع في رأس المال بقيمة 116,1م.د.

واستضافت تسعيرة البورصة خلال سنة 2018 التونسية للأوراق المالية، أول شركة وساطة بالبورصة تدرج بالبورصة، ليرتفع بذلك عدد الشركات المدرجة إلى 82 شركة.

تطـوّر مـؤشرات بورصة تونس خلال سنة 2018

توناندكس

أقفل مؤشر توناندكس سنة 2018 عند النقطة 7271.65، بارتفاع بنسبة 15,76% في ظل الزيادات المتتالية المسجلة خلال سنة 2017 بنسبة 14,45% وخلال سنة 2016 بنسبة 8,86%.

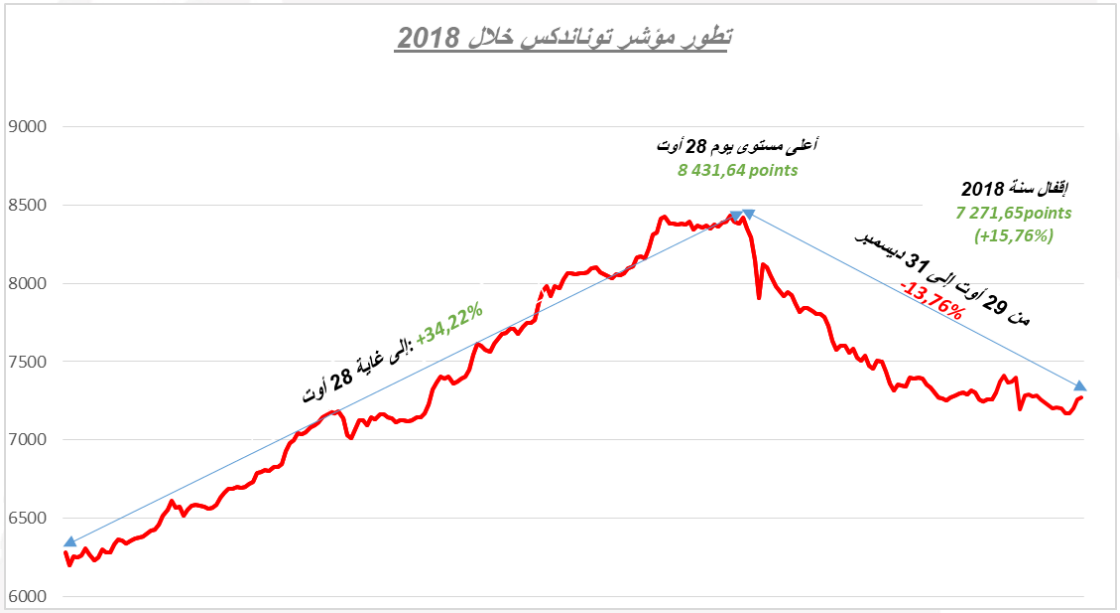

وعلى إثر اتجاهه بنسق تصاعدي مستمر منذ بداية السنة، بلغ المؤشر ارتفاعا قياسيا عند النقطة 8431.64 يوم 28 أوت 2018، قبل أن يقفل الشهر بأرباح بلغت 34,01%، ويتراجع على إثرها بنسبة نازل فيما بعد على 13,62% في الأربع أشهر الموالية، ليعكس انخفاض القطاع البنكي الذي خسر في نفس الفترة تقريبا نصف أدائه (22,16%).

وخلال سنة 2018، لم يصمد الدينار أمام أبرز العملات الأجنبية مثل الأورو والدولار الأمريكي. وبالتالي، وباحتسابه بالأورو سجل مؤشر توناندكس تراجعا طفيفا بنسبة 0,12%، في المقابل، خسر المؤشر 4,03% باحتسابه بالدولار.

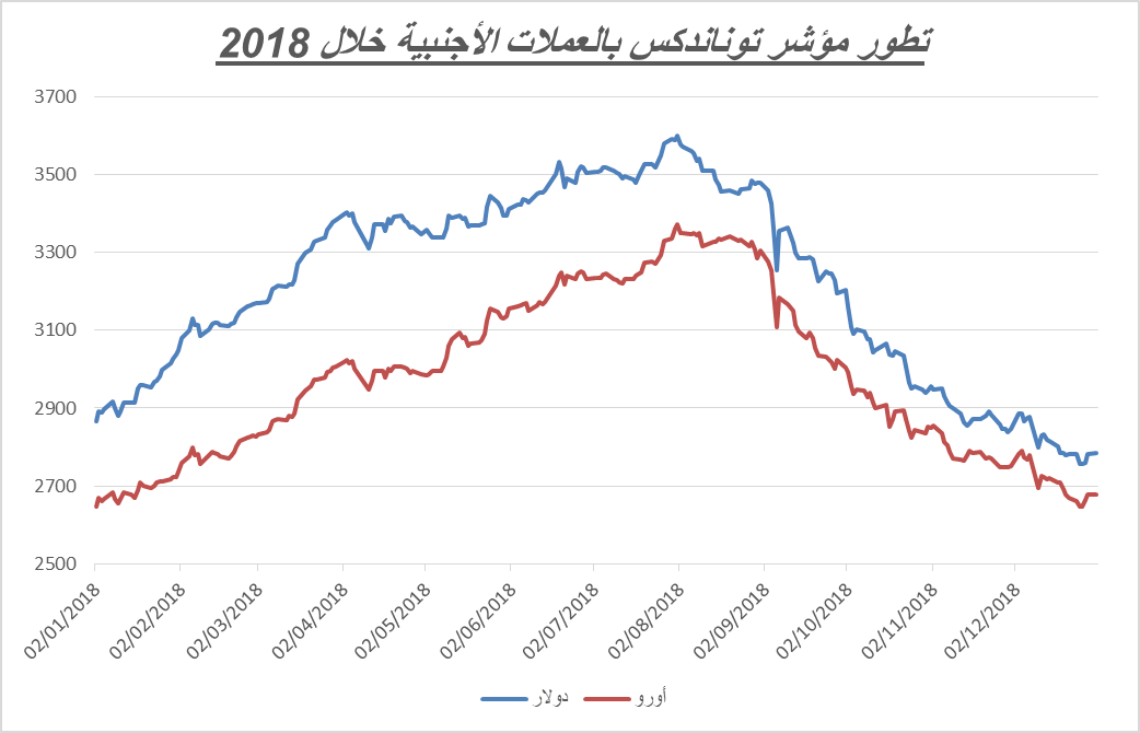

توناندكس20

سجل مؤشر توناندكس20، الذي يحتسب مردردية الـ 20 شركة الأكبر من حيث الرسملة السوقية والسيولة، تقريبا نفس أداء مؤشر توناندكس، حيث أقفل السنة في مستوى 3248.56 نقطة، بارتفاع بلغ 15,09%. ويعود هذا الأداء الجيد إلى تطور أسعار خمس عشرة شركة وإلى الارتفاعات الهامة لأسهم تلنات القابضة (69,75%) وشركة المشروبات بتونس (46,92%) وشركة التأمين ستار (36,94%)

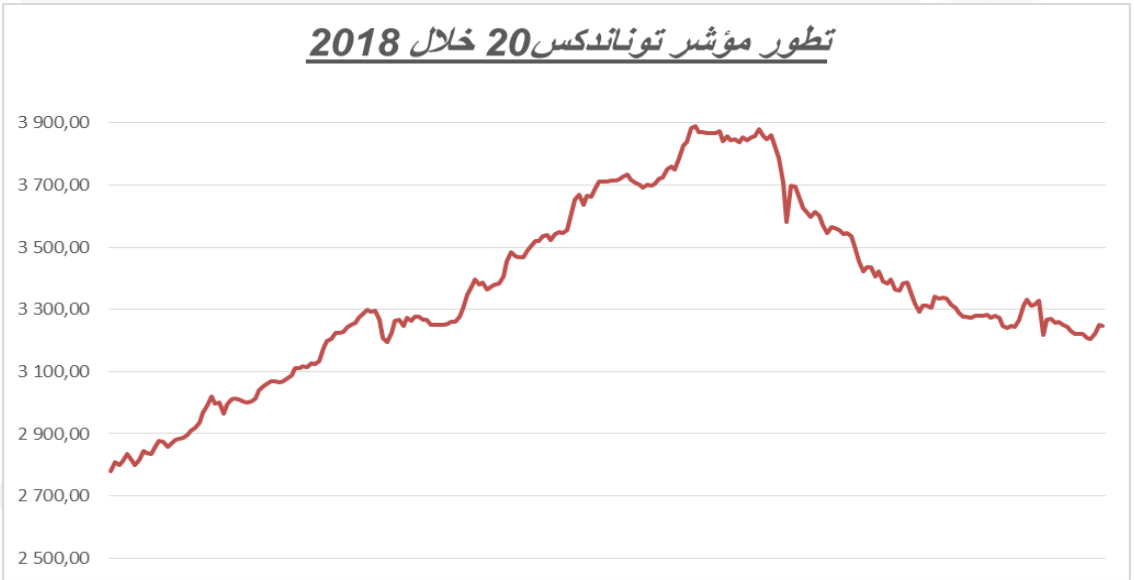

وتونس لمجنبات الألمنيوم (35,14%) والبنك الوطني الفلاحي (38,46%) والبنك التونسي (28,77%) وبولينا القابضة (24,61%).

المـــؤشرات القطـــاعية

كانت الحصيلة السنوية للمؤشرات القطاعية التي تنشرها البورصة إيجابية في الجملة. فمن بين 13 مؤشر قطاعي 8 قطاعات حققوا أداءا إيجابيا خلال سنة 2018.

القطاعات	2018	2017
الشركات المالية	**11,58%**	**17,01%**
البنوك	*11,56%*	*19,46%*
تأمينات	*19,33%*	*-1,17%*
خدمات مالية	*7,82%*	*-0,37%*
خدمات للمستهلك	**-1,24%**	**-3,91%**
التوزيع	*-3,88%*	*-2,83%*
مواد الاستهلاك	**27,18%**	**19,15%**
تجهيزات السيارات	*-14,72%*	*33,72%*
الفلاحة و صناعة المشروبات	*38,13%*	*20,02%*
التجهيزات المنزلية والمواد الصحية	*-19,13%*	*12,25%*
الصناعة	**-0,34%**	**11,25%**
مقاولات ومواد بناء	*-11,85%*	*0,50%*
المواد الأساسية	**84,05%**	**10,05%**

واستأثر المؤشر القطاعي للمواد الأساسية بأفضل أداء بارتفاع بلغ 84,05% نتيجة لتطور أداء بعض الأسهم كشركة الصناعات الكيميائية للفليور (550,55%) والشركة التونسية لصناعة الورق (41,52%) وتونس لمجنبات الألمنيوم (35,14%). وفي المرتبة الثانية والثالثة، سجل مؤشري مواد الاستهلاك والشركات المالية مردودية بلغت على التوالي 27,28% و10,79%.

وفي مقدمة المؤشرات القطاعية الفرعية، حقق مؤشر الصناعات الغذائية ارتفاعا بنسبة 38,03% بفضل الأداء الجيد لكل من أسهم شركة الإنتاج الفلاحي بطبلبة (121,62%) وشركة المشروبات بتونس (46,92%) ومجموعة بولينا القابضة (24,61%)، يليه المؤشرات القطاعية الفرعية للتأمين والبنوك على التوالي بنسبة 19,32% و10,59%.

في المقابل، تعرضت المؤشرات القطاعية الفرعية للمواد المنزلية والسيارات والأجهزة إلى ضغط قوي خلال سنة 2018 لتقفل بأداء سلبي بلغ على التوالي 18,37% و12,86%.

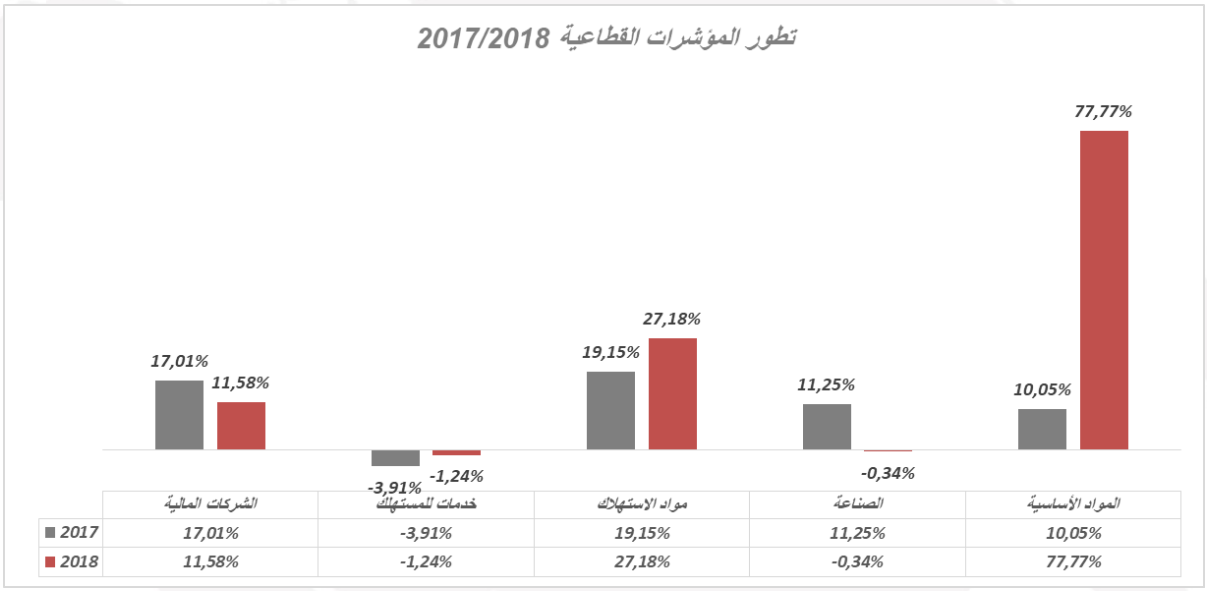

تطـوّر الرّسملة السّـوقية

في نهاية سنة 2018، تطورت رسملة السوق بقيمة 528 2 م.د لتسجل ارتفاعا بنسبة 11,57% وتستقر في مستوى 380 24 م.د مقابل 852 21م.د في نهاية سنة 2017.

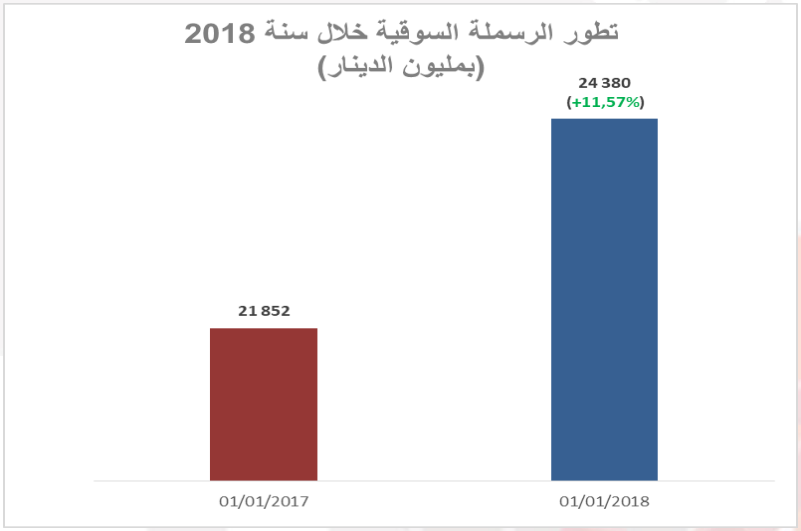

ويعود هذا الارتفاع إلى تطور رسملة خمس شركات وهي على التوالي: شركة المشروبات بتونس (1280 م.د) ومجموعة بولينا (396 م.د) والصناعات الكيميائية للفليور (316 م.د) والبنك التونسي (339 م.د) والتجاري بنك (223 م.د).

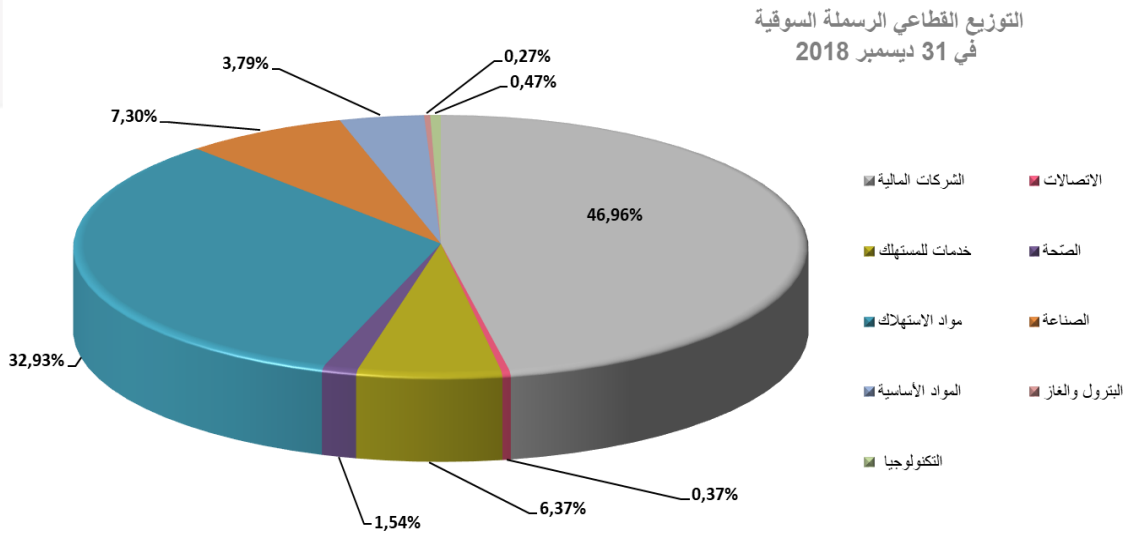

وواصلت الشركات المالية هيمنتها على السوق بحصة وصلت إلى 46,6%، تليها قطاع مواد الاستهلاك والصناعة التي استأثرا على التوالي بنسبة 33% و7%.

ومثلت حصة رسملة الشركات العشرة الأكبر في السوق 63,3% من الرسملة الإجمالية للسوق لتبلغ 15434 م.د.

وتبقى شركة المشروبات بتونس في المرتبة الأولى برسملة سوقية بلغت 3894م.د لتمثل 16% من رسملة السوق.

من جهتها، استحوذت مجموعة بولينا على الحصة الثانية برسملة سوقية بلغت 2250 م.د لتمثل 9,2% من رسملة السوق. وفقد بنك تونس العربي الدولي مركزه الثاني ليصبح في المرتبة الثالثة برسملة بقيمة 2032 م.د وبحصة مثلت 8,3 %.

الإدراجات الجديدة بالبورصة

خلال سنة 2018، لم يتم إدراج سوى الشركة التونسية للأوراق المالية يوم 28 سبتمبر 2018 بالسوق الرئيسية لتسعيرة البورصة، ليرتفع عدد الشركات المدرجة إلى 82 شركة.

وأنجزت هذه العملية عن طريق عرض عمومي بسعر محدد شمل 604572 سهم وقع اكتتابها 11 مرة وتوزعت على 3802 مساهم جديد، وتوظيف خاص لمائة ألف سهم لدى 4 مستثمرين. وتمثل جملة الأسهم المعروضة 35,23% من رأس المال.

وعلى أساس سعر محدد للسهم بقيمة 31 دينار وبلغت القيمة الإجمالية للعملية 21,8 م.د.

اصدار السندات من طرف الشركات المدرجة

خلال سنة 2018، بلغت قيمة إصدارات الشركات المدرجة المرخص لها من قبل هيئة السوق المالية 538,1 م.د إثر إنجاز 25 عملية مقابل 49 عملية بمبلغ 1044 م.د خلال سنة 2017.

ويفسر هذا التراجع الحاد في تعبئة الأموال بالسوق إلى ارتفاع نسب الفائدة بالسوق النقدية وشح السيولة.

وتوزعت إصدارات سندات الدين على 12 قرض رقاعي بقيمة 399,6 م.د وإصدارين لسندات المساهمة بقيمة 22,4 م.د مقابل 20 عملية بقيمة 781 م.د خلال سنة 2017.

وبلغت القيمة الإجمالية لسندات رأس المال 116,1 م.د تمثل 11 عملية مقابل 262,6 م.د و29 عملية خلال سنة 2017.

تطور حجم المعاملات

تطور الحجم الإجمالي للتداول خلال سنة 2018 بنسبة 10,3% ليبلغ 3837 م.د مقابل 3480 م.د خلال سنة 2017.

وقد استأثرت تسعيرة البورصة بنسبة 66% من الحجم الإجمالي للتداول، فيما بلغت حصة التداول بالسوق الموازية 4% و30% لعمليات التسجيل والتصريح.

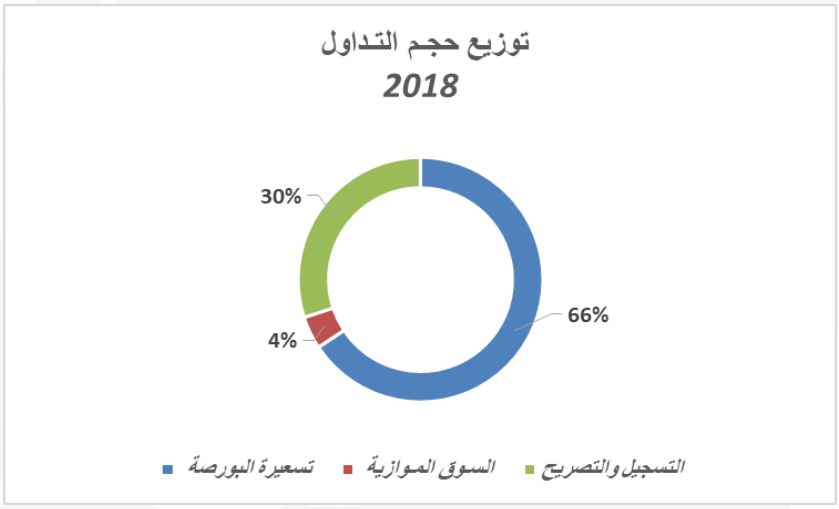

حجم التداول بتسعيرة البورصة

ارتفع حجم التداول بتسعيرة البورصة خلال سنة 2018 بنسبة 4,7% ليصل إلى 2521 م.د مقابل 2408 م.د خلال سنة 2017، أي بمعدل يومي للتداول بقيمة 10,1 م.د مقابل 9,6 م.د خلال سنة 2017.

ومثل حجم التداول على سندات رأس المال 75% من حجم التداول على تسعيرة البورصة بقيمة 1898 م.د مقابل 2243 م.د خلال سنة 2017.

ومثلت عمليات الكتل 25% من حجم التداول على سندات رأس المال و19% على تسعيرة البورصة، بما قيمته 470 م.د مقابل 1271 م.د خلال سنة 2017.

أما بالنسبة لحصة حجم التداول على سندات الدين، فقد مثلت 25% من حجم التداول على تسعيرة البورصة، بقيمة 621 م.د خلال سنة 2018، أي ما يعادل 3,8 مرة الحجم المسجل خلال سنة 2017 (165 م.د).

وعلى المستوى التوزيع القطاعي، هيمنت العمليات على سندات رأس المال للقطاع المالي حيث استأثرت بنسبة 39,38% من حجم التداول بتسعيرة البورصة، بما قيمته 747 م.د، يتبعها قطاع مواد الاستهلاك بنسبة 32,30% والصناعة بنسبة 10,26%.

التوزيع القطاعي حجم التداول بتسعيرة البورصة
في 31 ديسمبر 2018

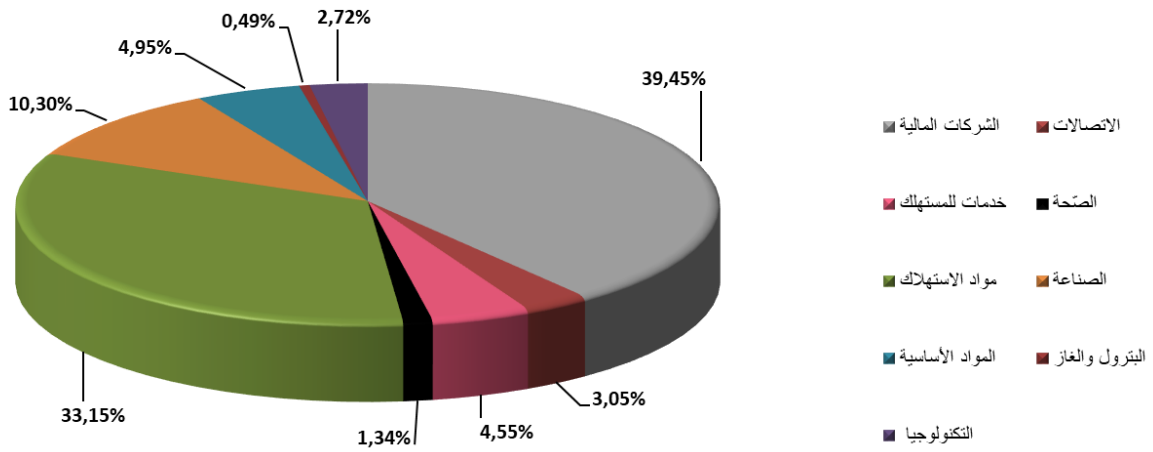

وقد هيمن المستثمرون الأفراد على حجم التداول على سندات رأس المال بحصة بلغت 74,1%، ليأتي بعدها مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية بحصة وصلت إلى 12,6%. أما الأجانب فقد استأثروا بحصة بلغت 11,5% من حجم التداول على سندات رأس المال.

حجم التداول بالسوق الموازية وعمليات التسجيل والتصريح

تطورت قيمة العمليات بالسوق الموازية بنسبة 158,7% لتصل إلى 166 م.د مقابل 64 م.د خلال سنة 2017.

وبلغت قيمة عمليات التسجيل والتصريح 1151 م.د مقابل 1007 م.د خلال سنة 2017، بارتفاع بنسبة 14,3%.

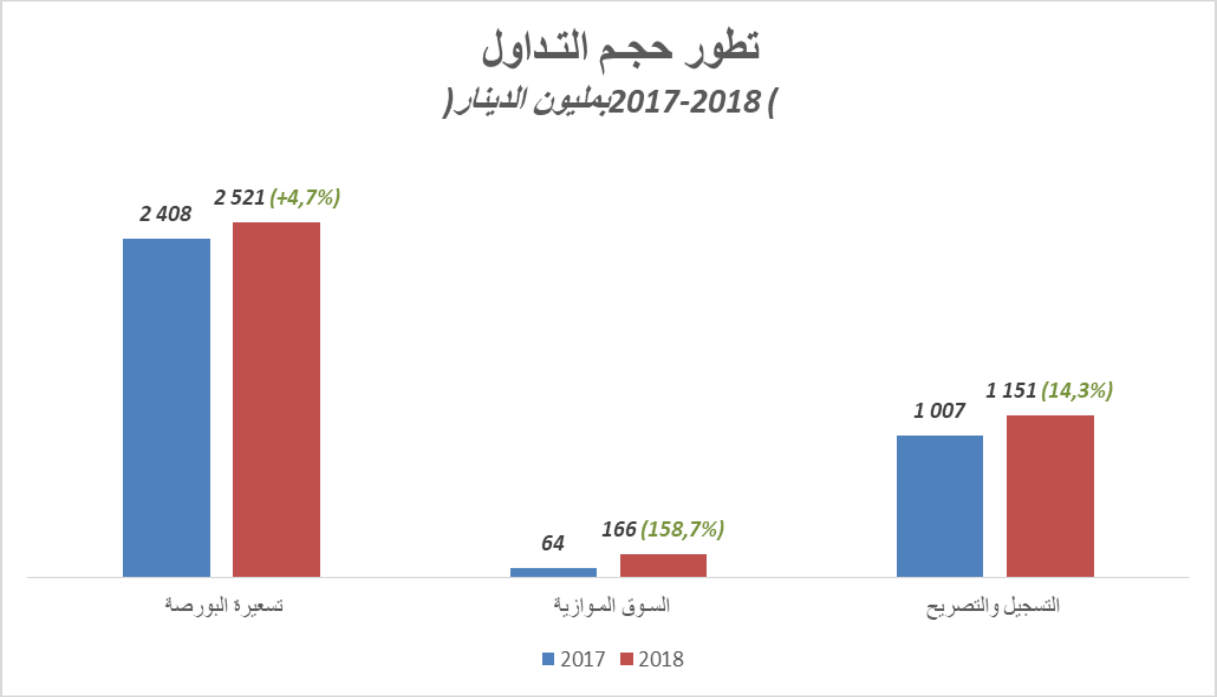

واستأثرت 3 قطاعات على حصة بلغت 44,5% من قيمة عمليات التسجيل: 18% و206 م.د لقطاع الصناعات الغذائية و14,9% و171 م.د بالنسبة لشركات الاستثمار وأخيرا 11,6 % و134 م.د لقطاع السياحة.

وشملت أكبر عمليات التسجيل الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين بمبلغ 133,9 م.د وشركة ألفا هنداي موتور بقيمة 106 م.د وشركة ماد للاستثمار بقيمة 106,3 م.د.

حـركة الأسهم المـدرجة

تميزت حصيلة تغير الأسعار خلال سنة 2018 بعدد أكبر للارتفاعات شمل 45 شركة مقابل تراجع أسعار أسهم 36 شركة.

وفي مقدمة قائمة الأسهم الأفضل أداءا، سهم شركة الصناعات الكيميائية للفليور الذي أقفل بمردودية وصلت إلى 550,6%، يتبعها سهم شركة الإنتاج الفلاحي بطبلبة بنسبة 121,6% والشركة التونسية للمقاولات السلكية واللاسلكية بنسبة 109,5%.

وفي المقابل، أهم الانخفاضات شملت سهم إلكتروستار والشركة التونسية للصناعات الصيدلية وسنيماد بعد تراجعهم على التوالي بنسبة 47,9% و46,2% و43,7%.

الأسهم الأكثر نشاطا

استأثرت لوحدها العشرة أسهم الأكثر نشاطا خلال سنة 2018 بحصة بلغت 57,7% من حجم التداول على سندات رأس المال لتمثل ما قيمته 1094 م.د.

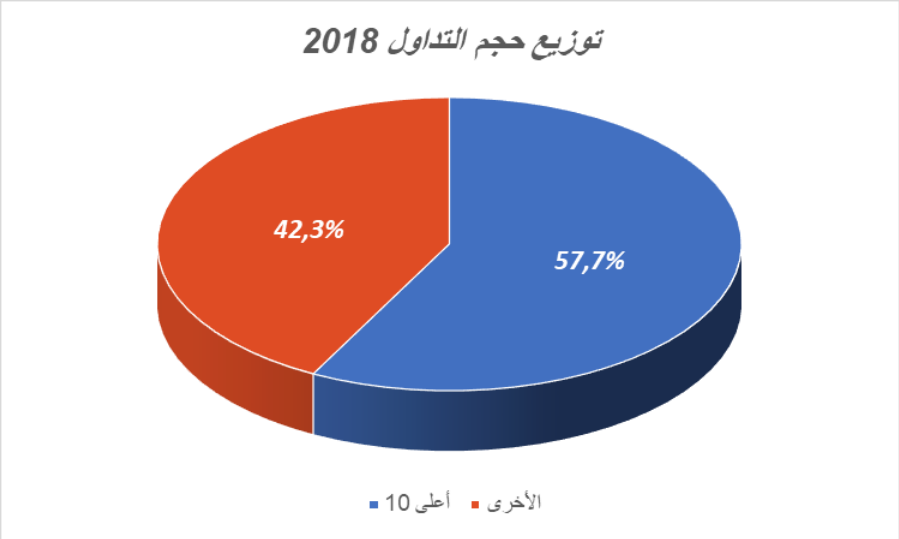

وكان سهم شركة المشروبات بتونس الأكثر نشاطا خلال سنة 2018 بحجم تداول بلغ 280 م.د مقابل 12,6 مليون سهم تم تبادله بحصة مثلت 14,8% من حجم العمليات على سندات رأس المال بتسعيرة البورصة.

وصنف سهم بنك تونس العربي الدولي في المرتبة الثانية بحجم تداول في مستوى 141 م.د على إثر تبادل 1,1 مليون سهم.

ويأتي سهم البنك الوطني الفلاحي في المرتبة الثالثة بحجم تداول بقيمة 137 م.د بعد تبادل 8,2 مليون سهم.

توزيع الأرباح

وزعت الشركات المدرجة خلال سنة 2018 أرباحا بقيمة 755 م.د مقابل 690 م.د خلال سنة 2017 بتطور 9,4%. إجماليا، 55 شركة من جملة 82 شركة مدرجة وزعت أرباحا خلال سنة 2018 مقابل 54 شركة خلال سنة 2017.

ومن بين 55 شركة وزعت أرباحا، 29 منها قامت بزيادة في القيمة الموزعة و14 شركة حافظت على نفس مستوى التوزيعات و10 شركات فقط خفضت من مستوى التوزيعات مقارنة بسنة 2017.

المساهمة الأجنبية

بلغت قيمة اقتناء أسهم الشركات المدرجة من قبل الأجانب 165 م.د خلال سنة 2018، مقابل مبيعات بمبلغ 273,1 م.د، مما أفرز رصيد صافي سلبي بقيمة 108 م.د.

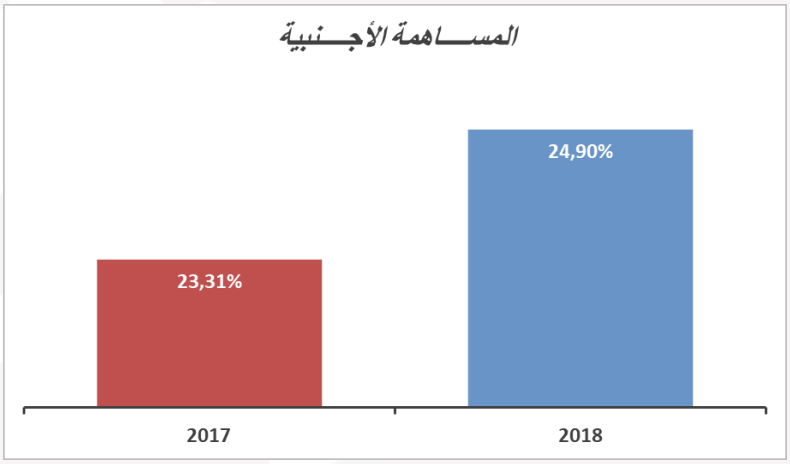

وتطورت الرسملة السوقية للأجانب لتصبح في حدود 6071 م.د لتمثل 24,9% من الرسملة الإجمالية للسوق مقابل 5122 م.د وحصة تصل إلى 23,31% في موفى سنة 2017.

وبلغ عدد الأسهم بحوزة الأجانب 410 مليون سهم مع نهاية سنة 2018 مقابل 378 مليون في نهاية سنة 2017.

نشاط شركات الوساطة بالبورصة

استأثر الوسطاء الخمس الأكثر نشاطا في تسعيرة البورصة في سنة 2018 بحصة بلغت 70,4% من حجم العمليات بقيمة 3546 م.د.

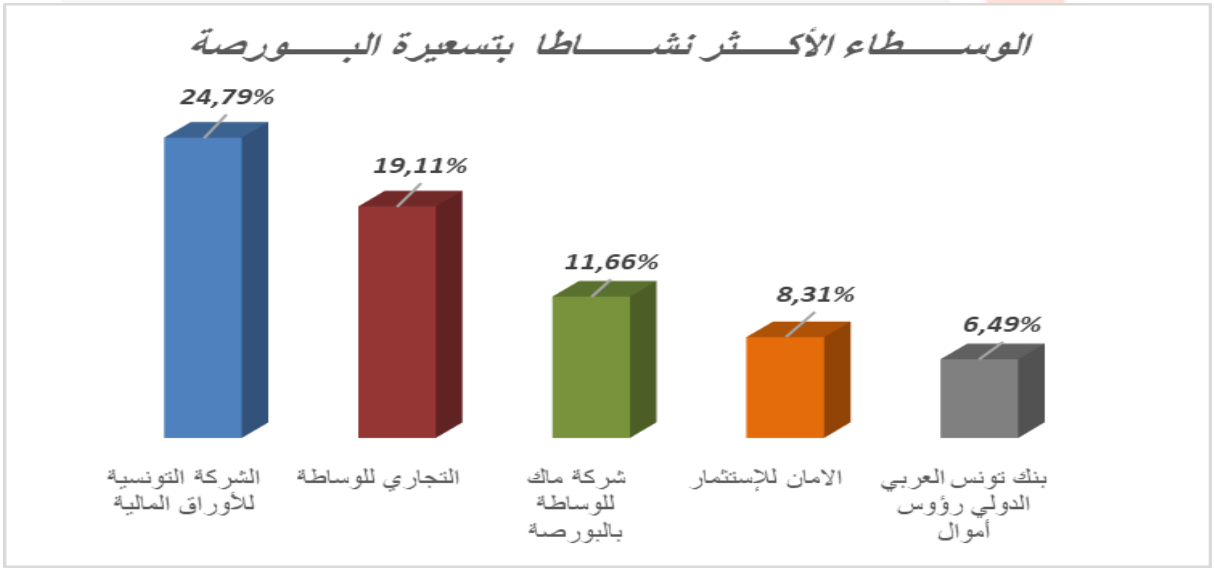

واحتلت شركة الوساطة، التونسية للأوراق المالية، على المرتبة الأولى بحصة بلغت 24,8% من حجم التداول بتسعيرة البورصة، بما يعادل قيمة 1250 م.د، يتبعها التجاري للوساطة بحصة بلغت 19,1% وحجم تداول بقيمة 963 م.د. واحتلت شركة ماك المرتبة الثالثة بحجم بلغ 588 م.د ما يمثل 11,7%.

وتكمل هذه الخماسية شركتي أمان للاستثمار وبنك تونس العربي الدولي رأس المال على التوالي بحجم بلغ 419 م.د وبحصة تساوي 8,3% وحجم بقيمة 327 م.د وحصة تساوي 6,5%.

وبالنسبة لعمليات التسجيل، يعود المركز الأول إلى البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال بحصة تساوي 18,4% وبمبلغ 423 م.د، يتبعها المستشارين الماليين العرب بحصة تساوي 12,9% وحجم تداول بقيمة 297 م.د.

وعلى مستوى الحجم الإجمالي للتداول، حققت التونسية للأوراق المالية 22% من حجم التداول ما قيمته 1686 م.د، يتبعها التجاري للوساطة بحصة بلغت 14,4% وحجم بقيمة 1101 م.د. أمّا المرتبة الثالثة فكانت من نصيب "شركة ماك" بحصة بلغت 9,5% وحجم تداول بقيمة 732 م.د.

واستأثرت شركات الوساطة الخمس الأولى بنسبة 61,7% من الحجم الإجمالي للتداول، بما قيمتـه 4728 م.د.

أنشطة النهــوض بالسّــوق

ارتفع نسق أنشطة بورصة تونس للنهوض بالسوق خلال سنة 2018 بشكل كبير بالاعتماد على نشر ثقافة البورصة على أوسع نطاق ممكن ودعم الشركات المدرجة وتموقع أكبر ضمن المنظومة المالية.

دعم الثقافة المالية

مع الهياكل المهنية

تطبيقا لاتفاقية الشراكة مع جمعية الخبراء المحاسبين بتونس خلال سنة 2017، نظمت بورصة تونس دورة تكوينية لفائدة الخبراء المحاسبين لاطلاعهم على آليات وممارسات السوق. حيث شارك أكثر من 80 عضو في الجمعية في هذه الدورة التكوينية.

كما وقعت بورصة تونس اتفاقية مماثلة مع مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية لتمكين أعضائه في كل مناطق بالبلاد من فرصة الاستفادة من برامج التحسيس والتكوين المقترحة من قبل البورصة.

ونظمت بورصة تونس دورة تكوينية حول السوق المالية لفائدة قضاة مركز الدراسات القانونية والقضائية.

وبهدف تنظيم نفس التدريب للهياكل الأخرى بوزارة العدل وخاصة لفائدة القضاة المكلفين بالقصايا الاقتصادية والمالية والأسلاك الأخرى للقضاء، وقعت بورصة تونس ووزارة العدل اتفاقية شراكة وتمّ تنظيم دورة تكوينية ثانية.

وشاركت بورصة تونس في ندوة نظمها مركز المسيرين الشبان حول "موضوع التمويل البديل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة" تم خلالها استعراض شروط اللجوء والنفاذ إلى التمويل عن طريق السوق المالية.

كما نظمت بورصة تونس حلقة نقاش مع مركز الهادي نويرة للاستشراف والدراسات التنموية حول مواضيع "تراجع الدينار، الأسباب، التأثيرات والحلول" و" الخروج على الأسواق الدولية: الرهانات والاستراتيجيات المثلى".

مع المحيط المدرسي والجامعات

مجموعات متعددة من التلاميذ والطلبة ينتمون إلى ثلاث معاهد ثانوية و40 مؤسسة جامعية شاركوا في أكثر من 150 ندوة حول مواضيع مرتبطة بمبادئ السوق، تنظيمها والتعامل فيها، الأدوات المالية المتداولة وإطار الضريبي.

وشاركت بورصة تونس كذلك في الملتقى الوطني للمهن المنظم من قبل وزارة التربية مكنت خلاله التلاميذ الناجحين في البكالوريا من التعرف على دور وتنظيم السوق المالية ومختلف المهن المالية.

وفي إطار المزيد من الانفتاح على المحيط الجامعي، شاركت بورصة تونس في ندوة نظمها المعهد الأعلى للدراسات التجارية بقرطاج حول "المسئولية المجتمعية للمؤسسات: الرهانات والآفاق في تونس". وقدم مدير عام بورصة تونس بهذه المناسبة، طريقة اعتماد البورصة للمسئولية المجتمعية للمؤسسات وأهداف انضمامها في أكتوبر 2015 إلى مبادرة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تضم الأسواق المالية المتطورة والناشئة. وفي هذا الإطار، دقت النساء الحاضرات في هذه الندوة الجرس للاحتفال باليوم العالمي للمرأة والمساواة بين الجنسين.

دورة جديدة لمسابقة ماي أنفستيا

أطلقت بورصة تونس الدورة السادسة لمسابقة "ماي إنفستيا" للتداول الافتراضي خلال الفترة الممتدة من غرة أكتوبر 2018 إلى 26 أفريل 2019 .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدورة أنجزت برعاية إذاعة إكسبراس أف.م التي خصصت كبسولات أسبوعية حول تطور ترتيب المشاركين وومضات إشهارية للحث على المشاركة في هذه المسابقة، مما مكن من الرفع في عدد المشاركين إلى 12711.

وتنظم هذه المسابقة في إطار برنامج تعزيز القدرات التعليمية لتنمية ثقافة البورصة الذي أطلقته بورصة تونس منذ 2012 والذي يهدف إلى تلقين المشاركين التقنيات والممارسات الجيدة للاستثمار في محافظ الأوراق المالية لتمكينهم من تطبيق قواعد التعامل في أسواق البورصة.

مرافقة للشركات المدرجة

بهدف دعم الشركات المدرجة وحثها على التواصل مع مختلف المتدخلين في السوق على غرار المستثمرين والمساهمين وفي طار الخدمات التي تقدمها لهم، تقوم البورصة بإرسال ملخص إلى الشركات الموقعة على إتفاقية تعاون مع البورصة يتم بمقتضاها إرسال نشرية حول حركة الأسهم والعديد من المعلومات المتعلقة بالتداول في السوق شهريا.

كما نظمت البورصة لقاءات متعددة مع الشركات والمتدخلين في السوق حول المواضيع التالية :

- بالشراكة مع مؤسسة "كنراد أيدناور ستيفتونغ"، لقاء حول تأمين إدارة المعلومات في المؤسسة. وبهذه المناسبة، قدم خبراء الجوانب المختلفة لطرق تأمين المعلومات، فيما استعرض ممثلي ثلاث شركات حاصلة على شهادة الأيزو 27001 تجاربهم.

- ورشة عمل حول الإطار الجبائي للأوراق المالية هدفها تمكين المتعاملين من النظام الضريبي للأوراق المالية المطبق على الشركات والمستثمرين.
- حلقة نقاش حول الإطار القانوني للاستثمار، الوضعية الحالية والتطورات، وذلك على إثر إصدار الأمر الجديد عدد 417 لسنة 2018 للأنشطة الاقتصادية الخاضعة للترخيص.
- بالتعاون مع مؤسسة "كنراد أيدناور ستيفتونغ"، لقاء يتطرق إلى "الإعلام غير المالي حول المسئولية المجتمعية للمؤسسات": خيار استراتيجي أو ضرورة، بحضور وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، السيد سليم الفرياني والسيدة ليلى أولاد علي، نائبة بمجلس نواب الشعب.

إضافة إلى ذلك، فتحت بورصة تونس مقرها لتنظيم 20 لقاءا إعلاميا قامت به شركات مدرجة لإعلام السوق بأنشطتها وآفاقها المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد اللقاءات المالية يبقى منخفضا للاستجابة لتطلعات المحللين الماليين والمستثمرين.

وفي نفس الإطار، نظمت بورصة تونس خلال شهر سبتمبر حفلا للاحتفاء بانطلاق التداول على أسهم الشركة المدرجة الجديدة التونسية للأوراق المالية، أول شركة وساطة تدرج أسهمها بالبورصة.

تعزيز الدور المؤسساتي للبورصة

في إطار تعزيز دورها للنهوض بالسوق وكمصدر لتمويل المؤسسات، وقعت بورصة تونس يوم 26 جوان 2018 مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، اتفاقية شراكة تهدف إلى دفع وتيسير نفاذ هذه الشركات إلى التمويل المباشر عبر السوق لتحسين تنافسيتها وتأمين ديمومتها.

وحدد الطرفان أهم محاور التعاون التي تشمل بالخصوص أنشطة الدعم والمرافقة التي يجب توفيرها إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة القادرة على النمو وإحداث مواطن الشغل بهدف تمكينها من تعزيز مواردها الذاتية والتمتع بصفة عامة بمزايا اللجوء إلى السوق .

وفي نفس الاتجاه، شاركت بورصة تونس أيام 28 فيفري وغرة مارس 2018 في صالون المؤسسة الذي انعقد في مركز الأعمال بصفاقس، إلى جانب أهم الفاعلين في منظومة الأعمال.

وكانت هذه الأيام فرصة لفرق البورصة للتعريف بالتمويل المباشر وبآليات الاستثمار في المحافظ المالية. كما قدموا الآليات البيداغوجية والتعليمية لنشر ثقافة البورصة موجهة حسب الشريحة: الطلبة، أصحاب المهن الحرة، مسيري الشركات، كبار المساهمين، الموظفين، الصحفيين،...

كما شاركت بورصة تونس في الدورة الأولى للجامعة الصيفية حول القطاع المالي والبنكي تحت عنوان: كلنا معا من أجل نقاش مالي مسئول، نظم من قبل الجمعية التونسية للنهوض بالثقافة المالية من 27 إلى 31 أوت 2018 بالحمامات.

وحضرت البورصة في الملتقى العلمي الدولي للمالية والتأمين الذي نظم من قبل وحدة البحوث للمعهد العالي للتصرف بقابس والهيئة الوطنية لمقاومة الفساد من 16 إلى 18 ديسمبر بجربة حول موضوعه الرئيسي: الفساد، أخلاقيات وممارسات الأعمال والمال: الوضعية والآفاق.

الإشعاع الدولي

على إثر تحسن تقييم تونس من قبل مزودي المؤشرات العالمية آم آس سي آي وفوتسي، قرر الاتحاد الدولي للبورصات رسميا قبول عضوية بورصة تونس كعضو كامل وذلك خلال اجتماعه السنوي الثامن والخمسون المنعقد بأثينا في 3 أكتوبر 2018.

وعلى إثر المرور من صفة المراسل ثم العضو المنتسب، مثلت صفة العضو الكامل تتويجا لإجراء طويل للعضوية تم على إثره تدقيق في الإجراءات من قبل بورصات نظيرة (النازداك، بورصة الشنغاي وبورصة البورمودا) وذلك في إطار زيارة إلى تونس في شهر فيفري 2018 تم إرفاقها بتقرير إيجابي إلى مجلس إدارة الاتحاد الدولي للبورصات في جوان 2018.

وستمكن هذه الصفة من دعم إشعاع تونس والشركات المدرجة لدى المستثمرين الأجانب ومنهم بالخصوص المؤسساتيين.

مشاريـع التطوير

مشروع مراجعة سوق رأس المال -البنك الأوروبي للإعمار-وزارة المالية

باتفاق مع وزارة المالية، قبل البنك الأوروبي للإعمار والتنمية تمويل مشروع مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لسوق رأس المال التونسي أطلق بمبادرة من لجنة الساحة المالية.

وأسند البنك هذه المهمة إلى مكتب "كرامر" وذلك بعد استشارة صادقت عليها لجنة من مهتلف المتدخلين في السوق المالية التونسية.

وبدأت هذه المهمة في النصف الثاني من سنة 2018 ومن المنتظر أن تمتد تقريبا 18 شهرا. وقد تم القيام في المرحلة الأولى بتشخيص للإطار القانوني ووضع خطة عمل تم تقديمها إلى أعضاء لجنة مرافقة المشروع منذ ديسمبر 2018.

مشروع إعادة تنظيم السوق بديلة وتسعيرة البورصة

صادق مجلس إدارة بورصة تونس المنعقد في شهر نوفمبر 2017 المقترح المتعلق باقتراحات لإعادة تنظيم تسعيرة البورصة وإعادة تنظيم السوق البديلة.

وضع الإطار التطبيقي لنشاط صانع السوق

صادق مجلس إدارة البورصة على إجراءات ممارسة نشاط صانع السوق ونموذج العقد المقترح لمزاولة هذا النشاط.

وللتذكير فإن نشاط صانع السوق هو نشاط مرخص له من قبل هيئة السوق المالية يوقع خلاله صانع السوق مع البورصة عقدا لصناعة السوق يتعهد بموجبه على تحسين سيولة السهم المدرج ويحترم فيه عند تدخلاته قواعد حسن سير السوق.

إطلاق البورصة لنشاط مزود السيولة

صادق مجلس إدارة البورصة على الاقتراحات المتعلقة بالنقاط التالية:

1. إطلاق البورصة لنشاط مزود السيولة
2. الإجراءات التطبيقية لتأطير وممارسة هذا النشاط
3. الحوافز الممنوحة لمزودي السيولة.

يقوم بنشاط مزود السيولة وسيط بالبورصة عن طريق عقد موقع مع البورصة. مزود السيولة يتدخل في السوق لفائدة أصحاب الحسابات الموقعة على العقد وذلك باحترام مبادئ التدخل المحددة بقرار هيئة السوق المالية عدد6 المتعلق بنموذج عقد السيولة.

مشروع تنقيح القانون الأساسي للبورصة

بهدف تحسين حوكمة البورصة، اعتمد مجلس الإدارة مشروع تنقيح القانون الأساسي باتجاه تعيين أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة وإصدار ترتيب داخلي وميثاق لحسن الإدارة.

مشروع تنقيح الترتيب الخاص بصندوق ضمان السوق

باقتراح من البورصة بصفتها متصرف في صندوق ضمان السوق، عرضت جمعية الوسطاء بالبورصة على هيئة السوق المالية مشروع تنقيح الترتيب المتعلق بصندوق ضمان السوق وخاصة عند النقطة المتعلقة بالقانون الأساسي للصندوق كمشارك في الشركة التونسية للمقاصة وكذلك طرق تدخل الصندوق وكيفية تمويله.

تقدم مشروع منظومة التداول "أوبتيك"

إلى جانب القفزة التكنولوجية الهامة التي ستشمل منصة التداول الإلكتروني، يبقى مشروع أوبتيك المشروع الرئيسي لبورصة تونس إذ أنه سيقحم وظائف جديدة ويرافق تطور السوق.

ستضم نسخة التداول أوبتيك أوامر وقواعد تسيير جديدة للسوق، زيادة على قدرتها تسيير أسواق المشتقات. وينتظر أن يبدأ التعامل الفعلي على منظومة أوبتيك في نهاية سنة 2019.

تعزيز الحوكمة داخل البورصة

تم استحداث هيكل داخلي للتدقيق ومراقبة التصرف في إطار إعادة تنظيم البورصة المنجز في سبتمبر 2016. وبدأ العمل الداخلي للتدقيق في البورصة خلال سنة 2018 بعد اعتماد لجنة التدقيق الدائمة للمخطط السنوي للتدقيق المقترح من الإدارة العامة.

إدارة أمن المعلومات

جددت مؤسسة AFAQ-AFNOR للعام الثاني على التوالي شهادة نظام إدارة أمن المعلومات لبورصة تونس، وفقًا لمعيار ISO 27001 .